الخاتمة العامة

هدف هذا البحث إلى دراسة المدى الذي يمكن للمراجعة البيئية من خلاله أن تساهم في تحقيق فعالية إدارة المخاطر البيئية، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى كيفية تصميم نظام لإدارة المخاطر البيئية، وذلك من خلال تحديد المفهوم، ثم نظام الإدارة البيئية، وصولا إلى نموذج لإدارة المخاطر البيئية.
كما تم التطرق إلى الإطار العام للمراجعة البيئية، من خلال عرض تقديم لها، وبعدها المتطلبات العامة للمراجعة البيئية والتي هي عبارة عن المتابعة البيئية للمشروعات، مراجعة نظام الإدارة البيئية، المحاسبة البيئية، وأخيرا فعالية تقرير المراجعة البيئية في إدارة المخاطر البيئية.
أما في الجانب الميداني من بحثنا فقد قسم إلى فصلين، تناولنا في البداية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للنقل البري التي تسعى لتبني نظام الجودة، الرعاية الصحية، السلامة، البيئة، أما فيما يخص الجانب الثاني فقد تم القيام بمحاولة معرفة أراء أفراد العينة حول مدى مساهمة المراجعة البيئية في تحقيق فعالية نظام إدارة المخاطر البيئية، باعتبار أن هذه العينة مكونة من مجموعة من الإطارات الفعالة والتي لها علاقة مباشرة مع المراجعة البيئية، كما لها دراية للدور الذي يمكن أن تقدمه المراجعة البيئية للمؤسسة بصفة عامة وإدارة المخاطر البيئية بصفة خاصة.

تم عرض إشكالية فعالية نظام إدارة المخاطر البيئية، ومدى قدرة المراجعة البيئية في المساهمة في تحقيقها بما يتوافق ومتطلبات المراجعة البيئية، حيث كانت الإشكالية كتالي:

هل تبني المؤسسة الاقتصادية المراجعة البيئية يؤدي لفعالية نظام إدارة المخاطر البيئية، وما هو واقع نظام إدارة المخاطر البيئية والمراجعة البيئية في المؤسسات الجزائرية؟

حيث بعد معالجة جوانب الإشكالية موضوع الدراسة في الجانبين النظري والميداني توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

1. فيما يخص الجانب النظري

- تعتبر المراجعة البيئية وسيلة للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين البيئية، ومدى صحة الإجراءات البيئية التي تتخذها المؤسسة؛
- تستعين المؤسسة بالمراجعة البيئية الداخلية لتقييم أدائها البيئي، وتقييم فعالية المؤسسة في الرقابة على المخاطر البيئية، وإدارة مخاطرها الصحية والوقائية والبيئية وذلك من أجل الاستمرار في التواجد في السوق؛
- أما المراجعة البيئية الخارجية فهي تمكن من أن المؤسسة ملتزمة بالإفصاح عن جميع الجوانب السلبية والإيجابية للأداء البيئي للمؤسسة، وتحديد التزامها بتطبيق الإجراءات والقوانين البيئية، ومراجعة الإجراءات التي تتخذها المؤسسة للحد من المخاطر البيئية؛
- يهدف نظام الإدارة البيئية إلى تطوير وتحسين الأداء البيئي للمؤسسة من خلال تنفيذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة مصادر المخاطر البيئية؛

- تعبر مراجعة الإدارة البيئية من الإجراءات الضرورية للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالإجراءات والسياسات لهذا النظام، والتأكد من فعاليته في تحسين الجانب البيئي للمؤسسة؛
- إن التطورات الحاصلة في محيط المؤسسة أوجب عليها الأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات التالية: المسؤولية الاقتصادية من خلال تحقيق الربحية التجارية والمسؤولية الاجتماعية من خلال تحقيق الربحية الاجتماعية والمسؤولية البيئية من خلال تحقيق الربحية البيئية وبالتالي تصبح المؤسسة مستدامة؛

2. فيما يخص الجانب الميداني

- إن المؤسسة الوطنية للنقل البري تسعى لتبني نظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة كمرحلة أولية ثم تتأهل بعده إلى الحصول على المواصفة الإيزو 14000 والمواصفة الإيزو 18000 لتحقيق النظام الشامل الجودة، الرعاية الصحية، السلامة والبيئة QHSE؛
- إن المؤسسات الجزائرية عينة البحث تصدر مخاطر بيئية مضرة جدا بالبيئة، وسبب تبنيها الجانب البيئي ضمن عملها هو وقوع خطر داخل المؤسسة أدى بها لذلك، ولكن لا توجد عملية معالجة له بشكل فعال؛
- إن المؤسسات الجزائرية عينة البحث تحدد سياسة بيئية ضمن سياستها، مع توفيرها للتعهد بالتحسين المستمر ومنع التلوث، ووضع الأهداف البيئية التي تأخذ بعين الاعتبار جميع التأثيرات البيئية لنشاط المؤسسة وتأسيس وحفظ برنامج الإدارة البيئية يسعى لتحقيق الأهداف والغايات البيئية؛
- إن المؤسسات الجزائرية عينة البحث لا تقوم بتخصيص الموارد الأساسية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالقدر الكافي، فهي لا تقوم بضمان مؤهلات الموظفين اللذين يقومون بالمهمات التي يمكن أن تسبب تأثيرات بيئية، وكذلك لا تقوم بتأسيس إجراءات مناسبة للاتصالات الداخلية والخارجية تخص الجوانب البيئية ونظام الإدارة البيئية، ولكن رغم هذا فهي تقوم بتعريف وتوثيق ونقل الوظائف والمسؤوليات في المجال البيئي؛
- إن المؤسسات الجزائرية عينة البحث لا تسعى لنشر الثقافة البيئية وسط عمالها، وهذا ما يؤكده عدم تواجد اتفاقيات مع مؤسسات حماية البيئة، وعدم قيام المؤسسة بالتعريف بالمتطلبات البيئية وتحسين قدرات العمال على الأداء البيئي الصناعي، من خلال دورات تدريبية لترسيخ الجانب البيئي، ولا تقوم بإعداد اللوائح البيئية والقانونية؛
- لا تتوفر الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية في المؤسسات الصناعية رغم تواجد سياسات وبرامج بيئية ولا تقوم بالوفاء بمسؤوليتها اتجاه البيئة ولكنها تسعى لتنسجم أعمالها مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية، لكن في غياب للإفصاح البيئي.

- إن للمراجعة البيئية دور فعال في تحقيق فعالية نظام إدارة المخاطر البيئية من خلال تقييم عناصر النظام الإدارة البيئية وهي (السياسة البيئية، التخطيط، التنفيذ).

- إن المراجعة البيئية غير منتشرة في المؤسسات الصناعية الجزائرية كما ينبغي، حيث أن المراجعة البيئية الداخلية، معروفة بمراجعة نظام الإدارة البيئية (نظام الرعاية الصحية، السلامة، البيئة)، أما فيما يخص المراجعة البيئية الخارجية فتقييم الأثر البيئي للمشاريع.

من خلال النتائج السابقة سواء تلك المتعلقة بالجانب النظري أو المتعلقة بالجانب الميداني من هذا البحث، فإنه يمكن قبول فرضيات البحث، حيث يمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية:

- إن المؤسسة الجزائرية تصدر مخاطر بيئية مضرة جدا بالبيئة، والسبب الرئيسي لتبني الجانب البيئي ضمن نشاطها هو وقوع خطر داخل المؤسسة أدى بها لذلك، لكن لا تقوم بالإجراءات اللازمة لمعالجة الخطر؛
- تقوم المؤسسة بالتحديد السياسة البيئية من خلال التأكيد على: ضمان التأكد من التحسين المستمر.
- لا تقوم المؤسسة بعملية تنفيذ نظام الإدارة البيئية كما ينبغي حيث أنها تقوم فقط بتعريف وتوثيق المسؤوليات وعدم توفر ضمان مؤهلات جيدة للعاملين، وتأسيس الاتصالات وتخصيص الموارد.
- المؤسسة لا تسعى لنشر الثقافة البيئية ضمن عمالها وهذا بالرغم من أهمية ذلك وهذا نظرا للسبب التالي: عدم قيامها بالتعريف بالمتطلبات البيئية وتحسين قدرات العمال على الأداء البيئي.

من خلال ما سبق يمكن قبول جزئي للفرضية الأولى القائلة بوجود نظام لإدارة المخاطر البيئية على مستوى المؤسسات الجزائرية والذي يتوفر على السياسة البيئية، التخطيط، التنفيذ، ولكن الثقافة البيئية ليست منتشرة بعد لحداثة تبني الجانب البيئي في المؤسسات.

- تتواجد على مستوى المؤسسة الاقتصادية سياسة بيئية بهدف الانسجام مع المتطلبات القانونية للدولة التي أجبرت المؤسسات على وضع مكلف بالبيئة على مستواها يضمن ذلك، لكن المشكل الأكبر غياب عملية الرقابة والتتبع لتنفيذ نظام الإدارة البيئية غير معممة حاليا في المؤسسات، فبتالي لا تفي بمسؤوليتها البيئية ولا تقوم بالإفصاح البيئي وهذا كله بسبب عدم وجود مراجعة بيئية كما ينبغي.
- إن المراجعة البيئية غير منتشرة في المؤسسات الاقتصادية، حيث يجدر التمييز بين المراجعة الداخلية والخارجية، حيث أن المراجعة البيئية الداخلية هي عبارة عن مراجعة لنظام الإدارة البيئية، والمراجعة البيئية الخارجية هي عبارة عن تقييم الأثر البيئي للمشاريع.

من خلال ما سبق يتم قبول الفرضية الثانية حيث أن المؤسسات الجزائرية تعتبر المراجعة البيئية الداخلية مراجعة لنظام الإدارة البيئية، والمراجعة البيئية الخارجية تقييم الأثر البيئي للمشاريع.

- إن لإدارة المخاطر البيئية دور فعال في تحديد طبيعة النشاط البيئي للمؤسسة ومعرفة مدى وفاء المؤسسة بالتزامها البيئي، وهذا لن يكون إلى من خلال عملية مراجعة بيئية داخلية لتدقيق نظام إدارة المخاطر البيئية، فبتالي توفر النظام على مستوى المؤسسة في حد ذاته يعتبر قاعدة وركيزة لقيام عملية المراجعة البيئية، باعتبار أن نظام الإدارة البيئية هو عبارة عن نظام معلومات بيئي، فمن خلال السياسة البيئية والتخطيط البيئي والتنفيذ والتشغيل لتطبيق نظام الإدارة البيئية من خلال توفر الإمكانيات اللازمة لذلك من طرف إدارة المؤسسة تتم عملية المراجعة البيئية لنظام الإدارة البيئية؛
ومثال على ذلك:
- نظرا للضغوط الخارجية قامت المؤسسة الوطنية للنقل البري بالسعي لتبني نظام الرعاية الصحية، السلامة، البيئة ضمن سياستها، حيث أنه يحتوي على العناصر التالية:
. تحديد الأهداف الإستراتيجية؛
. الهيكل التنظيمي والمسؤوليات؛

. تقييم وإدارة المخاطر؛
. التخطيط والإجراءات والمعايير؛
. التنفيذ والرقابة؛
ويجب توفر التحسين المستمر، أما فيما يخص الآثار الإيجابية لتطبيق النظام فهي عديدة من بينها: تقليل الانبعاثات الصادرة من المؤسسة، زيادة الوعي البيئي والمسؤولية البيئية، حماية البيئة، زيادة الإنتاجية وكفاءة العاملين.

- إن المراجعة البيئية للمؤسسات تسعى بالدرجة الأولى لتقييم نظام الإدارة البيئية باعتبارها مراجعة بيئية داخلية، من أجل تحقيق فعالية النظام وإجراء التعديلات اللازمة والتحسين المستمر من خلال إدارة عدم التوافق والإجراءات التصحيحية، أما المراجعة البيئية الخارجية فتسعى لمعرفة مدى التزام المؤسسة بالالتزامات البيئية والقوانين خاصة إذا كان المشروع جديد من خلال عملية التقييم البيئي للمشاريع؛
- إن المراجعة البيئية تسعى لتحقيق فعالية نظام الإدارة البيئية من خلال المتابعة والقياس لعمليات المؤسسة التي قد يكون لها أثر بيئي، تقييم المطابقة أي المطابقة مع المتطلبات القانونية والتشريعية، عملية التدقيق الداخلي لنظام الإدارة البيئية؛
- إن المراجعة البيئية غير منتشرة في المؤسسات الجزائرية بالشكل الكافي الذي يؤدي إلى فعالية نظام الإدارة البيئية، لكنها تسعى لتبني أساليب رقابية وطرق تسييرية حديثة تساعدها على ضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية وبتالي تحقيق التنمية المستدامة، هذا ما جعل المراجعة البيئية محل اهتمام بالنسبة لها وهذا لما للمراجعة البيئية من إسهام في تحقيق فعالية نظام الإدارة البيئية، تجدر الإشارة إلى تطبيق المراجعة البيئية يؤدي لتحسين نظام إدارة المخاطر البيئية وبتالي قبول الفرضية الثالثة.

وفي الأخير كإجابة على إشكالية الدراسة، يمكن القول أن للمراجعة البيئية دور في تحقيق فعالية نظام إدارة المخاطر البيئية من خلال عملية تقييم النظام وإعداد تقرير المراجعة.

لأجل تعزيز دور المراجعة البيئية في إدارة المخاطر البيئية لتحقيق فعاليتها، بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة نقترح ما يلي:

- مراجعة الجانب التشريعي الخاص بمهمة المراجعة بما يتناسب والجانب البيئي؛
- وضع إجراءات داخل المؤسسة ضمن سياستها البيئية لمعالجة الخطر البيئي إثر حدوثه؛
- يجب أن تكون السياسة البيئية للمؤسسة معلنة ومتاحة لجميع العمال، وليست حكرا على الإدارة العليا، أو أن تكون بدون تطبيق أي مجرد حبر على ورق، وإنما على المؤسسة توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعملية تطبيق نظام الإدارة البيئية؛
- دعم واهتمام الإدارة العليا للمؤسسة بتحقيق التزاماتها المسطرة في إطار نظام الإدارة البيئية؛
- ضرورة التعاون الدائم بين مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة للتطبيق الناجح لنظام الإدارة البيئية وتحقيق أهدافه؛
- التوعية والتدريب المستمرين للعاملين لفهم أسباب المشاكل البيئية داخل المؤسسة وخارجها ولأداء واجباتهم ومسؤوليتهم البيئية؛
- تحفيز المؤسسة للوفاء بمسؤوليتها البيئية ونشر الوعي البيئي، واعتبار البيئة أمر ضروري وجب الحفاظ عليه؛

- توثيق نظام الإيزو 14001 ومراجعته من حين لأخر لتعديله وضمان التحسين المستمر له؛
- إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بجوانب المراجعة البيئية، على أن تتضمن هذه القوانين والتشريعات مواد ملزمة للمؤسسات بالإفصاح عن أدائها البيئي بصورة واضحة في تقرير خاص بنتائج المراجعة البيئية؛
- أن تتبنى هيئة المحاسبين القانونيين إصدار معيار خاص بالمراجعة البيئية محددا لأهداف المراجعة البيئية ونطاقها، وكيفية التقرير عنها وجوانب المعرفة والخبرة اللازمة للقيام بها؛
- تأهيل وتدريب فريق المراجعة البيئية باعتباره العنصر المؤثر في أداء المراجعة البيئية، على أن يضم هذا الفريق كفاءات من كافة التخصصات الضرورية من بينهم مراجعين مؤهلين تأهيلاً جيدا، مع التركيز في هذا المجال على جوانب المعرفة والخبرة والمهارات اللازمة للقيام بالمراجعة البيئية؛
- تفعيل برامج التعليم المستمر بالتعاون والتنسيق مع أقسام المحاسبة في الجامعات وفي نفس الوقت تحديث وتطوير مناهج التعليم بحيث تتضمن المفاهيم والأسس والأبعاد ذات العلاقة بالمراجعة البيئية؛
- تشجيع الدراسات والبحوث في مجالات المراجعة البيئية المختلفة، وخاصة البحوث الميدانية للوقوف على آراء الجهات ذات العلاقة بشأن قضايا المراجعة البيئية ومن أهمها: تشكيل فريق المراجعة، وجوانب الخبرة والمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بالمراجعة البيئية، والعناصر التي يجب أن يتضمنها تقرير نتائج المراجعة البيئية، وكيفية الإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات؛
- الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع المهم مع التركيز على الموضوعات التي قد تساهم في تفعيل دور المراجعة البيئية.
- نشر الوعي البيئي بين المراجعين والمؤسسات والأطراف ذات العلاقة، وعلى رأسهم المستثمرون والمقرضون، وأفراد المجتمع بصفة عامة عن طريق إقامة دورات تدريبية وحملات إعلامية للتوعية بأهمية العناية بالبيئة والمحافظة عليها، بحيث يصبح هؤلاء أطرافًا ضاغطة على المؤسسات للقيام بدور هام في هذا المجال.

مما سبق يمكن وضع توصيات كآفاق لهذا البحث وهي:

- واقع المراجعة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية؛
- البحث في مقومات فعالية عملية المراجعة البيئية؛
- دور إدارة المخاطر البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي.